# اليمن تحتفل غداً بعيد المعلم

أجرى الحوار/ عبدالملك الشرعبي

<،، تحتفي بلادنا كل عام بعيد المعلم الذي يصادف الخامس عشر من شهر إبريل كتقليد سنوي يتم فيه تكريم نخبة من المعلمين المبرزين تقديراً لجهودهم ودورهم في خدمة العملية التعليمية والتنموية وفي تربية وتنشئة الأجيال.. وقد استكملت وزارة التربية والتعليم هذا العام التحضيرات والاستعدادات للاحتفال بعيد المعلم الذي سيتم فيه تكريم ٣٥٠ معلماً ومعلمة على المستوى المركزي ومثلهم على مستوى المحافظات.. ويأتي احتفال هذا العام في ظل ظروف استثنائية تعيشها بلادنا نتيجة تداعيات الأزمة السياسية والتي كان للتعليم نصيب وافر منها حيث لا تزال عشرات المدارس مسكونة بالمسلحين أو النازحين أو مغلقة في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات وجميعها بحاجة إلى إعادة تأهيل تصل تكلفته إلى أكثر من ثمانية مليارات ريال ناهيك عن الوضع التعليمي الذي لا يسر أحداً.

الثورة التقت الدكتور عبدالرزاق الأشول وزير التربية والتعليم وأجرت معه هذا الحوار حول عدد من القضايا التعليمية والتحديات التي تواجهها وزارة التربية والتعليم وعلى رأسها الاختلالات الهيكلية والفساد المالي والإداري والمناهج التعليمية والنظم المتهالكة واستراتيجيات التعليم وجديد الاحتفال بعيد المعلم ومستقبل العملية التعليمية في ظل الوضع القائم.

وزير التربية والتعليم د. عبدالرزاق الأشول في حديث لـ«الثورة»:

# المعلم يحتل الأولوية في اهتماماتنا وسنعمل على منحه كافة حقوقه القانونية

■ اختلالات العملية التعليمية كثيرة ومتشابكة وتحتاج إلى إرادة قوية لتجاوزها

■ نسعى لإقرار سياسات وتشريعات تنظم عملية التوظيف والاختيار للمعلم

■ انتهينا من كافة الترتيبات للاحتفال بعيد المعلم.. وقريباً سنعلن عن جوائز للمكتب المتميز والمدرسة المتميزة

■ نحتاج إلى8 مليارات ريال لإعادة تأهيل المدارس المتضررة من أحداث 2011م

■ تضمين برنامج تعديل المنهج المدرسي في المرحلة الثانية لمشروع تطوير التعليم الأساسي

■ لدينا لجنة طوارئ مهمتها تلبية الاحتياجات التعليمية للطلبة النازحين

**■ ما هي أولويات وزارة التربية لإصلاح وتطوير العملية التعليمية؟**

– الحديث عن الأولويات مهم وقد حددنا جملة من الأولويات التي تضمنها البرنامج العام للحكومة والمعلم هو أبرز هذه الأولويات باعتباره حجر الزاوية في العملية التعليمية، ولهذا جعلناه نصب اعيننا تأهيلاً وتدريباً واهتماماً وعملنا جاهدين في المطالبة بحقوق المعلمين وتحسين مستواهم المعيشي وجلسنا أكثر من جلسة مع الخدمة المدنية وسعينا إلى حلحلة الكثير من المطالب القانونية وأولها موضوع بدل المناطق النائية وحقوق الموجهين وإطلاق التسويات من خلال فترة الخدمة أو الشهادة بالإضافة إلى حل كثير من الإشكاليات التي حصلت عند تطبيق استراتيجية الأجور والمرتبات.

ونحن ماضون في متابعة بقية الحقوق التي ينبغي توافرها ومنحها للمعلمين حتى يستطيع المعلم تأدية مهامه وأدواره في إطار العملية التعليمية بفاعلية وتميز.

الأمر الثاني ويتعلق بتدريب وتأهيل المعلم وهذا الجانب نعطيه أولوية كبيرة حيث نخطط للمرحلة الثانية من مشروع تطوير التعليم الأساسي وكذلك إعداد الخطة الخاصة بتشغيل استراتيجية التعليم الثانوي وسعينا إلى تضمينها برامج تدريب مهمة وقوية للمعلم لتعزيز قدراته ودوره في الفعل التربوي ليحسن ويجيد ويتمكن وبما ينعكس بشكل إيجابي على العملية التعليمية.

بالإضافة إلى ذلك نحن بصدد مراجعة برامج التدريب القائمة وتطويرها ليكون لها الأثر المطلوب وتحقق الأهداف التي وضعت من أجلها.

أما موضوع التأهيل فكما تعلمون هناك الكثير من المعلمين خريجي ثانوية أو معاهد معلمين أو المعاهد المتوسطة وهؤلاء المعلمون تم إعادة تدريب وتأهيل الكثير منهم ونحن الآن بصدد دراسة ما هي البرامج التي نريدها لكي نعزز من قدرات ومهارات هذا المعلم ولا شك أنه سيتم تنفيذها من خلال كليات التربية الموجودة في المحافظات لأننا نريد أن نجعل معاهد التدريب والمعاهد التي تتبع الوزارة معاهد تهتم بالتدريب ابتداء وانتهاء حتى تثمر وتحقق أهدافها وأدوارها.

## آليات جديدة

**■ ما هو جديد الاحتفال بعيد المعلم هذا العام وكم عدد المعلمين الذين سيتم تكريمهم كليا ومركزيا؟**

– الجديد أننا نحتفل بعيد المعلم هذا العام في ظل هذا الوضع الاستثنائي الذي تعيشه اليمن وأعد زملائي وإخواني المعلمين بأننا بصدد مراجعة كاملة لآليات ومنهجيات الاحتفال بعيد المعلم سواء على المستوى المركزي أو المحافظات.

ولا شك بأن هناك اختلافات قائمة ولهذا سعينا خلال هذا العام لأن يكون الاحتفال كسابقه من الأعوام الماضية حيث سيكون هناك تكريم على المستوى المركزي لـ ٣٥٠معلما ومعلمة ومثلهم سيكون على مستوى المحافظات والمديريات.

وكما أشرت نحن بصدد مراجعة هذه المنهجية والتفكير بآليات أخرى يفرز من خلالها العمل المهني ومعايير المهنية في عملية الاختيار للمعلم الأكفأ والأجدر كما أننا سنعلن خلال الفترة القادمة عن جوائز أخرى في الخدمات التوعوية والتعليمية حيث سيتم الإعلان عن مكتب التربية المتميز في المحافظة ومكتب التربية المتميز في المديرية والمدرسة المتميزة لأننا نرى أن التكريم ينبغي أن يكون متكاملا وشاملا لكل مكونات العملية التعليمية والتربوية وسنعد لذلك أدلة واستمارات ومنظومة إجراءات تضبط عملية الاختيار وفق معايير موضوعية.

**■ ما هي المعوقات والتحديات التي تواجه المعلم وتؤثر على أدائه؟**

– هناك الكثير من التحديات والصعوبات والإشكاليات التي تبرز في موضوع إعداد المعلم وتأهيله وأول هذه التحديات هو عدم وضوح السياسات المتعلقة بإعداد المعلم فعدم وجود وضوح وفلسفة واحدة متدرجة لإعداد المعلم مثل خلال كبيراً في هذا الجانب فلو عبرنا إلى موضوع وبرامج التأهيل والتدريب التي اقيمت نجد أنها كانت متباينة وغير موحدة ولا تقوم على رؤية واضحة وهدف واضح فأحيانا نجد نموذجاً لإعداد المعلم على أربع سنوات وأحيانا خمس سنوات وأحيانا ثلاث أو سنتين بعد الثانوية وهذه إحدى الإشكاليات القائمة.

– الأمر الآخر وهو تحد يتمثل بسياسات القبول للعمل في المقر التربوي وهذه السياسات نجني ثمارها غير الإيجابية إلى الآن ففي فترة معينة كنا نقبل خريجي الثانوية العامة كمعلمين وتم توزيعهم لتدريب الصفوف الأولى من التعليم الأساسي وهي الصفوف الصنوف التي تمثل الأساس في بناء الطالب الذي نريد أن يكون متميزا وذو مهارات وخبرات ومن التحديات الأخرى سوء عملية التوزيع فأحيانا نجد كثافة عددية للمعلمين في مدرسة وندرة للمعلمين في مدرسة أخرى بالإضافة إلى تحديات أخرى وهي كثيرة ولكنها تحتاج إلى إرادة قوية لتجاوزها، ابتداءً من سياسات إعداد المعلم وقبوله وتوزيعه إلى جانب السياسات المتعلقة بالتدريب والتأهيل ونحن بصدد إجراء مراجعة شاملة لجميع هذه الجوانب لكن أحياناً تأتي ظروف سياسية معينة وتترك بعيداً هذه السياسات وتوجه إلى وزارة التربية كثير من الموظفين الذين قد لا تنطبق على بعضهم الشروط المطلوبة.. نسعى لإقرار تشريعات بحيث تكون التربية هي الجهة الوحيدة التي تقوم بعملية التوظيف وفقاً للاحتياج والكفاءة والتخصص وفق رؤية واضحة عبر خارطة طريق تحدد هذه المعالم وبحيث نؤسس لسياسات موضوعية علمية منهجية تتعلق بالمعلم في كل الاتجاهات.

رؤية

أشرتم إلى أنكم بصدد إقرار سياسات وتشريعات حديثة لتوظيف المعلمين وبحيث يكون الأمر مرتبطاً بالوزارة فتتولى الوزارة ومكاتبها عملية التوظيف... كيف سيتم ضبط هذا الجانب وضمان عدم وجود اختلالات وفساد فيه كالرشوة والمحسوبية والوساطة وغيرها؟

– كما أسلفت بأننا بصدد مراجعة هذه السياسات وسنجري الكثير من الاتصالات والتشاور مع الخدمة المدنية بحكم أنها الجهة المعينة بالتوظيف،و بحيث يتم وضع شروط ومواصفات ومعايير دقيقة لمن سيتم التحاقهم بالسلك التربوي حتى ينعكس ذلك في تحسين العملية التعليمية وتطويرها.وهي محاولات لوضع رؤية والجلوس مع الخدمة المدنية حتى نسير جميعاً وفق معايير محددة و.. خدمة العملية التربوية وفي الوقت ذاته نريد أن نعيد ما أمكن أن التوظيف ينبغي أن يتم عبر وزارة التربية وتكامل الجهود مع السلطة المحلية.. ومنع التجاوزات التي تمر بين الحين والآخر في أروقة ومكونات السلطة المحلية ،والتي لا تراعي الاحتياج الحقيقي والفعلي والمعايير العلمية، وبالتالي هو طموح نسعى من خلاله لتجذير مبادئ وقواعد التوظيف للمعلم والكادر التربوي حتى تطمئن إلى أن المدخلات الخاصة بالمعلمين صحيحة وفعاله وذات جدوى.

## تداخل

**■ لكن هناك تداخلا بين السلطة المحلية ووزارة التربية والتعليم سواء في ما يتعلق بالتوظيف للمعلمين أو التعيين لمدراء المدارس.. وبلا معايير وإنما وفق الأهواء والحزبية والمحسوبية كيف تنظرون إلى هذا الواقع؟**

لاشك أن هذا الإشكال قائم وفيه كثير من التجاوزات ولا يوجد حلحلة لهذا الجانب غير تعزيز التكامل والتنسيق بين وزارة التربية والسلطة المحلية على مستوى المحافظات والمديريات ونرى أن من الضروري ، الوعي وتطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بهذا الجانب ،كما سنقوم بعقد عدد من ورش العمل للخروج برؤى تسهم في تطوير السياسات التي يمكن أن تعزز دور وزارة التربية في عملية الاختيار وتطوير الجانب المعياري ثم تطوير الجانب الرقابي والتقويم للمدرسين إلى جانب الجلوس مع الإخوة في السلطة المحلية لتنظر في بعض الإمكانيات في تعديل قانون السلطة المحلية وبما يعزز من دور وزارة التربية في عملية الإشراف والرقابة القوية في عملية الاختيار حتى لا يتحول الاختيار عن غاياته أو يكون بعيداً عن الجانب المهني.

## اختلالات

**■ صنفت وزارة التربية والتعليم بأنها أكثر الجهات التي شهدت إختلالات وفساداً ماليا وإدارياً. الأمر الذي أدى إلى اختلال العملية التعليمية برمتها.. هل حان الوقت للقضاء على مظاهر هذه الاختلالات القائمة وخصوصاً في الجانب المالي والإداري وثانياً في الإشكاليات المتعلقة بالمنهج؟**

– أولاً في ما يتعلق بالاختلالات المالية والإدارية التربية كأي وزارة أو مصلحة حكومية وجدت كثيراً من الاختلالات ،ونسعى حالياً إلى تجذير المنهجية القائمة على الشفافية والنزاهة والمساءلة ،والوضوح في هذا الموضوع مهم جداً، أعدنا كثيراً من المنهجيات المتعلقة بالنظام والقانون في هذا الموضوع وبتعاون الأخوة في الوزارة نستطيع إصلاح الكثير من الاختلالات القائمة ،بالإضافة إلى تطبيق التدوير الوظيفي ونحن في انتظار إقرار اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي التي سيتم إقراراها من قبل مجلس الوزراء أواخر الشهر الجاري أو مطلع الشهر المقبل.. وبالتالي ستكون هناك تغييرات نوعية حيث سنكون حريصين على اختيار الناس وتدويرهم وفقاً لمعايير المهنة ، وتطبيق ذلك بفاعلية.

الأمر الثالث بدأنا بتفعيل إدارة الرقابة والتفتيش والتي كانت خلال الفترة الماضية غير فاعلة أو مغيبة. حتى تقوم بدورها ومهامها بالشكل المطلوب، كذلك سعينا إلى تعزيز أدوار مندوبي الرقابة والمحاسبة حتى يكونوا على وعي وإدراك كامل بكل العمليات والإجراءات المالية والحسابية التي تتم داخل الوزارة، إلى جانب تنمية مبادئ الشفافية والحوكمة من خلال وزارة التربية، وهذه كلها منظومة متكاملة ستؤدي إلى عودة الأمور إلى نصابها.

## منهج متقاوم

**■ أما في ما يتعلق بموضوع المنهج.. فالمنهج في حقيقة الأمر منهج متقادم له ما يقارب من ١٢ عاما، وينبغي تعديل المناهج كل خمس إلى ست سنوات، لكن ونظراً لندرة الإمكانيات تجد وزارة التربية صعوبات في تحقيق هذا الأمر.**

وقد سعينا من خلال تخطيط مشروع المرحلة الثانية لمشروع تطوير التعليم الأساسي إلى تضمينها برنامجاً لتطوير المناهج بدءاً من الصفوف الأولى وصولاً إلى الصف الثاني عشر، وخلال الفترة القادمة سنحدد المدخل التطويري الذي سيتم من خلاله تطوير المناهج وتشكيل الفرق الفنية من الخبراء التي ستبدأ بتقويم المناهج القائمة وتطويرها، وبالتالي نحن اليوم بين مبدأ تحديد المدخل التطويري الذي قد يكون وفقاً للمخرجات والنواتج والمهارات تم اختيار الأسلوب أو النمط التنظيمي لبناء المناهج، هل سيكون وفقاً للتكامل أو مدخل آخر من مداخل التطوير، هذه الجوانب وغيرها ستكون بين يدي بحث هيئة استشارية في وزارة التربية قريباً.

## معالجات

**■ ماذا بشأن المدارس المتضررة من الأحداث؟ وما هي المعالجات التي اتخذتموها حيال الطلاب والنازحين والمدارس التي أضحت مأوى لهم؟**

– تأثر بعض المدارس نتيجة الأحداث وإغلاق البعض منها أو احتلالها من قبل المسلحين أو النازحين أثر على العملية التعليمية وعلى الطلاب وسبب لنا اشكاليات كثيرة في وزارة التربية، وهو ما جعلنا نعمل على إعادة تأهيل هذه المدارس سواء من خلال ترميمها أو من خلال توفير التجهيزات اللازمة لها وقمنا بعمل حصر لهذه المدارس وحددنا الكلفة لها والتي وصلت إلى ثمانية مليارات ريال، دون محافظة صعدة باعتبار أن لديها صندوق إعادة إعمار صعدة ومن هنا بدأنا البحث عن تمويل، ونشكر الإخوة في الصندوق الاجتماعي للتنمية الذين تواصلوا مع الأصدقاء في البنك الألماني «الكيل دبليو» وتم توفير مبلغ أولي يصل إلى ستة ملايين يورو للبدء في ترميم وتوفير التجهيزات الخاصة للمدارس المتضررة في مختلف المحافظات.

ونتواصل بشكل مستمر مع اللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار وقد تم فعلاً إخلاء المسلحين من بعض مدارس الأمانة ونحن في متابعة مستمرة مع اللجنة حتى تنجز إخراج جميع المسلحين من بقية المدارس سواء في أمانة العاصمة أو غيرها.

أما موضوع النازحين فهو موضوع في غاية الأهمية ونحن معنيون في وزارة التربية بتقديم الخدمة للطلاب وتهيئة الأجواء الآمنة لهم للدراسة، وفي الحقيقة فإن هؤلاء الطلاب قد وقعوا بين معاناتين الأولى ابتعادهم عن مدارسهم والثانية خروجهم من منازلهم نتيجة الأحداث المأساوية التي تعرضوا لها سواءً من عناصر أنصار الشريعة أو غيرها ممن لا يحبون الخير لهذا الوطن في أن يستقر ويسعد ويأمن، ولهذا نحن في تواصل دائم مع الإخوة المحافظين في المحافظات التي شهدت نزوحاً إلى محافظات أخرى وتحديداً إلى محافظة عدن ونسعى ما أمكن من خلال لجنة في الوزارة اسمها لجنة الطوارئ شكلت لهذا الغرض إلى توفير الخدمات التعليمية لهؤلاء الطلاب سواءً من خلال إنشاء مدارس في المدارس التي آوتهم ورعتهم أو من خلال عمل فترات ثانية للطلاب في هذه المحافظات حتى وصل الحال في بعض المدارس إلى التدريس ثلاث فترات للطلاب بهدف استيعاب الطلاب جميعاً ونبذل جهوداً كبيرة في هذا الموضوع.

ونشكر دور اليونيسف الذين يقدمون جهوداً متميزة لدعم العملية التعليمية للنازحين سواءً في صعدة أو عدن أو حجة، وندرك أنه لا يزال هناك قصور ونحن بصدد المتابعة المستمرة حتى نطمئن إلى أن جميع أبنائنا في مدارسهم آمنين ومستقرين وينعمون بخدمة تعليمية متميزة.